الفصل الخامس

الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية

المبحث الأول:

الهجرة اليمنية والتغير الاجتماعي بصورة عامة.

المبحث الثاني:

الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها.

تمهيد :

يمثل هذا الفصل قراءة أولية تسبق الدراسة الميدانية لنسلط الأضواء فيه على الآراء التي تناولت علاقة الهجرة بالتغير الاجتماعي، وما أفرزه ذلك التغير من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية على المجتمع اليمني بصورة عامة،

وسنحاول أن نجمع بعض الآراء التي جاءت في ثنايا المؤلفات والبحوث التي أعدت حول الهجرة بصفة عامة والهجرة اليمنية بصفة خاصة، وأشارت عرضًا إلى علاقة الهجرة بالتغير الاجتماعي ضمن محيط الأسرة، محاولين الوصول إلى بعض التصورات عن مدى انعكاس ذلك التغير على بناء الأسرة اليمنية ووظائفها، الذي سيحظى بتحليل معمق ومركز ضمن الدراسة الميدانية. وعليه يتضمن هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: الهجرة اليمنية والتغير الاجتماعي بصورة عامة

المبحث الثاني: الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها

المبحث الأول

الهجرة اليمنية والتغير الاجتماعي بصورة عامة

للهجرة في اليمن حضور واضح في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فقد ارتبطت بعض التغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية بمتغير الهجرة وفي مقدمتها التغيرات الاقتصادية التي جاءت بها تحويلات المغتربين وما تركته من آثار على النواحي الاجتماعية.

إذ لوحظ أن كثيرًا من تلك التغيرات التي حدثت في المجتمع قد جاءت بها الهجرة سواء أكانت الهجرة داخلية أم خارجية بفعل اتساع دائرة الحراك الاجتماعي والسكاني.

لقد كان للهجرة اليمنية إلى خارج الوطن دور بارز في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة عامة. بدءًا بتلك الآثار الاقتصادية المباشرة في الاقتصاد الوطني وانتهاءً بما قدمه المهاجرون من إسهامات في إنعاش الحياة الثقافية والسياسية في المجتمع، وإذا ما عدنا إلى ما قبل قيام الثورة اليمنية فانه يلحظ أن للمهاجرين إسهامات واضحةً في قيام الثورة، تمثلت بما جاء به المهاجرون العائدون من بلدان المهجر من أفكار أسهمت في تصعيد النضال الوطني بين الأوساط الشعبية، وخاصة العائدين من إندونيسيا وبريطانيا، إذ عاد هؤلاء متأثرين بتلك الحركات والأفكار التقدمية التي اطلعوا عليها في الخارج، ولذلك لا غرابة أن يكون كثير من قيادات الجبهة القومية التي أسهمت في قيادة النضال المسلح ضد المستعمر البريطاني قد عادوا من إندونيسيا وبريطانيا وبعض الدول الأخرى، إذ سنحت لهم الظروف هناك في تنظيم صفوفهم الأولى واتصالاتهم مع قيادات الداخل والاشتراك معهم في النضال ضد المستعمر حتى تكلل النصر في انتزاع الاستقلال سنة ١٩٦٧ م، كما قدم المهاجرون في الخارج التبرعات المالية التي كانت ترسل للداخل لدعم النشاط السياسي والاجتماعي في المراحل المختلفة.

لـم يتوقـف ذلـك الـدور عنـد هـذا الحـد، بـل كان المهاجـرون علـى الـدوام السـند والداعـم الرئيـس لعمليـة التنميـة بصورهـا المختلفـة، ففـي الجانـب الاقتصـادي يتجلـى دورهـم بوضـوح في دعـم عمليـة التنميـة الاقتصاديـة مـن خـلال تحويلاتهـم التـي غـدت مـن أهـم المصـادر المكونـة للدخـل القومـي في البـلاد، وأخـذت حصيلـة النقـد الأجنبـي العائـدة مـن تحويـلات المهاجريـن تفـوق الصـادرات السـلعية [١٤١]، إذ لـم يقتصـر أثـر الهجـرة في الحيـاة الاقتصاديـة علـى التحويـلات، بـل كان للمهاجريـن إسـهامات أُخـر تمثلـت في التبرعـات وإنشـاء عـدد مـن مشـاريع البنـى التحتيـة في العديـد مـن المحافظـات التـي ينتمـي إليهـا المهاجـرون مثـل شـق الطرقـات وبنـاء المـدارس والجامعـات ومشـاريع الكهربـاء والمـاء والصحـة ودور العبـادة، هـذا مـن ناحيـة ومـن ناحيـة أخـرى فـإن مدخـولات المهاجريـن سـاعدت علـى زيـادة النشـاط الاسـتثماري والتجـاري في المجـالات المختلفـة، ويلحـظ أن كثيـرًا مـن تلـك المشـاريع التابعـة للقطـاع الخـاص تعـود في الأسـاس إلى رأسـمال المهاجرين.

وقـد أدى هـذا المـردود الاقتصـادي للهجـرة إلـى إحـداث تغيـر في البنـاء التقليـدي للمجتمـع اليمنـي، إذ أصبحـت بعـض الفئـات الثانويـة بفعـل متغيـر الهجـرة ومـا جـاءت بـه مـن ثـروة تحتـل مواقـع أخـرى متقدمـة في سـلم البنـاء التقليـدي الطبقـي.

وكذلـك أثّـرت الهجـرة في عمليـة الحـراك المهنـي في المجتمـع، فقـد لوحـظ أن بعـض المهـن التـي اكتسـبها المهاجـرون في المهجـر قـد اختلفـت عـن المهـن التـي مارسـوها قبـل هجرتهـم، فضـلاً عـن تغيـر النظـرة لبعـض المهـن التقليديـة التـي لـم تكـن تحظـى بالاحتـرام الـلازم مثـل الحـدادة والحياكـة.

كمـا كان للهجـرة الداخليـة اثـارٌ اجتماعيـة سـلبية علـى الريـف، إذ إن غيـاب جـزء مـن القـوى العاملـة الشـابة أدى إلـى الدفـع بالنسـاء والأطفـال للعمـل في قطـاع الزراعـة لتغطيـة هـذا النقـص في اليـد العاملـة، الأمـر الـذي أدى إلـى عـدم تراكـم الخبـرات في النشـاط الزراعـي، هـذا مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى فـإن عمـل الأبنـاء قـد أثـر سـلبًا في

١٤١-ينظـر: محمـد عمـر بافقيـة، تحويـلات المغتربـين ودورهـا في الاقتصـاد الوطنـي، بحـث مقـم إلـى نـدوة المغتربـين والتنميـة في اليمـن، صنعـاء، اليمـن، ١٩٩٩م، ص١٠٥.

مستوى تحصيلهم الدراسي، وأدى إلى تسرب بعضهم من مقاعد الدراسة للعمل في قطاع الزراعة الإنتاجي والتسويقي، وهي ظاهرة ملفتة للأنظار في تجمعات الأسواق وفي الطرقات العامة، حيث يتم عرض المنتجات الزراعية ابتداءً من الخضار والفواكه وانتهاءً بالقات بواسطة الصبية، مما يدل على امتهانهم ذلك النشاط التجاري ذا المردود الاقتصادي السريع، فضلاً عن الآثار الاجتماعية للهجرة الداخلية في المدينة، وقد أدت زيادة الهجرة إليها إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية منها مشكلة البطالة التي ارتفعت معدلاتها في السنوات الأخيرة وخاصة بين الخريجين الباحثين عن الوظيفة التي تحقق لهم الأمان الاجتماعي الأمر الذي دفعهم إلى استخدام كل السبل المتاحة كالروابط العائلية والقبلية للحصول على تلك الوظيفة الحكومية، بسبب محدودية القطاع الخاص، لذا يلحظ أن المؤسسات المهمة مقتصرة على المقربين بصرف النظر عن كفاءتهم أو شهاداتهم العلمية، وأيضًا فإن للعوامل السياسية والاجتماعية والقبلية والأسرية دورا واضحًا في الحصول على هذه الوظيفة.

وقد أدت الهجرة المتزايدة إلى المدن إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة في المدينة، في الوقت الذي ما زالت هذه المدن تعاني نقصًا شديدًا في هذه الخدمات التي لم تكن قادرة على توفير وتلبية احتياجات سكانها الاصليين.

وتجدر الإشارة إلى أن تزايد الهجرة إلى المدن أدى إلى اتساع ظاهرة البناء العشوائي (غير المخطط) في المدن اليمنية المختلفة، إذ أصبحت هذه الظاهرة ملفتة للأنظار وأدت إلى عدد من المشكلات البيئية والصحية والخدمية، فضلاً عما تتركه من صور مشوهه للمدينة، ولاسيما وأن الدولة قد رفعت يدها عن إنجاز المساكن التي كانت قد بدأت بإنشاء أعداد محدودة منها لموظفي الدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقًا.

●●●

المبحث الثاني

الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها

من أجل معرفة التغير الاجتماعي وخاصة ما يتعلق منه ببناء ووظائف الأسرة، فإنه ينبغي علينا أولاً تعّرف مفهوم التغير الاجتماعي مدخلاً يوصلنا إلى فهم أعمق لذلك التغير المراد بحثه في النظام الأسري، إذ يثير مفهوم التغير الاجتماعي اهتمامًا خاصًا في المجتمعات التي تمر بمراحل إنتقالية تتخللها جملة من التعقيدات والمشكلات[١٤٢].

فالتغير الاجتماعي بالمعنى السوسيولوجي يعني عملية صيرورة، والانتقال إلى وضع مختلف عن الوضع السابق في مدة زمنية معينة [١٤٣]، عليه فالتغير هنا يشير في ابسط صوره إلى الفرق بين الحالة السابقة والحالة الحاضرة بفعل عامل الهجرة؛ فالهجرة ليست عملية نقل ميكانيكي للإنسان من مكان إلى آخر بل هي عملية نفسية واجتماعية تحدث تغيرًا بنائيًا ووظيفيًا في الحياة الاجتماعية، إذ ينتقل الفرد أو الأسرة من مجتمع إلى أخر وهذا الانتقال يعني إنتقالاً من حالة إلى أخرى، من حالة الحياة الريفية إلى حالة الحياة الحضرية، ومن حالة الضنك والضيق إلى حالة الغنى والرفاه، أن هذا التغير البنائي في النواحي الوظيفية كالتغير الذي يرافق ذلك الانتقال في علاقات الأسرة مع محيطها الاجتماعي الجديد بفعل تغير عناصر الحياة في المجتمع الحضري عما كانت عليه في المجتمع الريفي، فضلاً عن الاختلاف الواضح في طبيعة النظم الاجتماعية في حالات الهجرة الخارجية، وكل ذلك سيؤثر حتمًا في نمط الحياة الأسرية.

١٤٢- قيس النوري، أفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية، مطبعة التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٠م، ص ١٥.

١٤٣- فهيمة كريم المشهداني، الآثار الاجتماعية لهجرة العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، دراسة ميدانية في دولة الكويت،، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٤م،ص٦٣.

وبناءً على ذلك سوف ننظر للتغير الاجتماعي الذي يحدث في النظام الأسرى من هذه الزاوية أي معرفة التغير الذي حدث نتيجة الهجرة من خلال المقارنة بين ما كان عليه وضع الأسرة التقليدية قبل الهجرة، ووضعها بعد الهجرة.

إذ ترجع الكتابات السوسيولوجية المعاصرة التغير في الأسرة إلى عوامل عدة، بالنظر إليها في ضوء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والأوضاع السكانية والتطورات التكنولوجية في إطار المجتمع التي تعيش فيه الأسرة، التي تتأثر بما يجري من تغير في النظم الاجتماعية الأخرى، فأي تغير يتم في أي من هذه الأنظمة سوف يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في بناء النظام الأسري ووظائفه.

إذ إن خروج المرأة للعمل وزيادة أفراد الأسرة وانخفاض مستوى معيشتها ووجود المشاكل الاجتماعية داخلها، كل ذلك يؤثر في نمط حياة الأسرة وفي بناء الأسرة ووظائفها.

وقد أورد علماء الاجتماع جملة من الاختلافات في نمط الحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية بين كل من مجتمع المدينة ومجتمع الريف، فمثلاً يشير﴿اميل دور كهايم﴾ إلى تقسيم المجتمعات على مجتمعات بسيطة ومجتمعات معقدة، وأوضح أن المجتمعات البسيطة تكون متجانسة وتقوم على أساس التضامن الميكانيكي بين أعضائها بينما تقوم المجتمعات المعقدة على أساس التضامن العضوي للمجتمع، أي على أساس تقسيم العمل بموجب الكفاءة والتخصص، فالمجتمعات الأولى هي المجتمعات الريفية البسيطة، أما الثانية فهي المجتمعات الحضرية، إذ تكون المجتمعات الأولى مقارنة بالثانية أكثر ترابطًا وتسودها علاقة الوجه للوجه بحكم قلة عدد سكانها ومعايشة بعضهم بعضًا لزمنًا طويلاً، وتمتاز الأسرة في هذه المجتمعات بالتضامن في داخلها ومع محيطها الاجتماعي من جيران وأقارب بسبب المعايير القيمية والعادات والتقاليد المشتركة، فالأسرة الريفية تتميز بكبر حجمها واستقرارها وقوة علاقاتها القرابية، فهي امتداد متواصل لحياة الآباء والأجداد.

وأول تغير يواجه الأسرة المهاجرة في الحضر هو تقليص حجمها وميولها إلى النمط الأسري النووي لأسباب تتعلق بزيادة المتطلبات المادية للأسرة، وقوة ألـ(أنا) مقارنة بـ(نحن)، فضلاً عن عدم الشعور بالضغوط التقليدية وزيادة مساحة حرية التصرف والتفكير، وقد أدى التحضر والتصنيع إلى زيادة نسبة الأسر النووية في الوطن العربي وصار من المألوف ان يستقل الأولاد عند الزواج في منازل منفصلة، ويبدو ذلك واضحًا لدى الشباب المهاجرين إلى المدينة الذين يبنون أسرهم بعيدًا عن أسرهم التقليدية (الأصلية في الريف).

ويعد (بيرسون) (Bersons) من أكثر علماء الاجتماع الذين اهتموا بموضوع التحضر وأثره في البناء العائلي إذ يرى ان نمط العائلة أو الأسرة المنعزلة يلائم طبيعة المجتمعات الصناعية الحديثة التي تتطلب الحراك المهني والجغرافي، بمعنى أن العائلة في المدينة تختلف عن العائلة الريفية فانتقال العائلة إلى المدينة يؤدي ضرورةً إلى تغير في وظائفها وبنائها التقليدي [١٤٤].

وقد أدى هذا الانتقال إلى تراجع العائلة عن بعض وظائفها التقليدية لصالح المؤسسات الاجتماعية المدنية، وذلك لدخولها نمط الحياة الحضرية الذي يختلف عن نمط الحياة التقليدية في الريف، لكن دخولها نمط الحياة الجديدة لا يتم بسرعة ويسر بل إن عملية التأثر هذه تحتاج إلى بعض الوقت

ففي بدء الأمر يتم رفض ذلك النمط في الحياة ثم يتم تقبله في مدد لاحقة، فالاستقرار في المدينة يقود ضرورةً إلى تغير أنماط السلوك والأدوار السابقة، وقد لوحظ أن هذا التغير يؤدي إلى صراع قيمي بين جيل الآباء والأبناء فنجد كبار السن أكثر محافظة على أنماط السلوك السابقة، بينما نجد الأبناء أكثر تأثرًا وتقبلاً لأنماط السلوك الجديدة، إذ تتعرض السلطة التقليدية لرب الأسرة إلى الاهتزاز بفعل ضغوط الحياة المدنية في أحيان كثيرة.

١٤٤- فهد الثاقب، التحضر وأثره في البناء العائلي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، جامعة الكويت، ١٩٩٦، ص ٢٠٠.

ويؤدي الانتقال المفاجىء الناتج عن الهجرة غير المخططة سواء أكان على مستوى الأفراد أم الجماعات إلى آثار سلبية في البناء الاجتماعي بسبب الصراع بين القيم التقليدية مع القيم المستحدثة [١٤٥]، فانشطار الأسرة الأصلية بسبب الهجرة يؤدي إلى ضعف المتابعة التي يقوم بها الآباء على أبنائهم وتقلص مساحة سلطتهم في الإشراف والتوجيه، وتضعف الروابط بين الآباء والأبناء وأحفادهم بسبب التباعد المكاني، وما يتبعه من انقطاع وندرة الزيارات والتواصل بينهم مما يفرغ الأسرة التقليدية من بعض مضامينها النفسية والذهنية، وفي الوقت نفسه نجد أن ذلك الانشطار يُفقد الأسرة النووية الاعتماد على الآباء والإفادة من تجاربهم ومشورتهم في حل المشكلات الزواجية والحياتية عمومًا[١٤٦].

وقد ضاعف هذا الانشطار من دور الأم في تربية أبنائها بعد أن كان سهلاً بوجود «حماتها» أم الزوج» وأخواته.

وبحسب رأي (دوركهايم) فإن النسق القرابي يتعرض للتفكك بسبب انقسام الأسرة التقليدية إلى أسر نووية صغيرة، وفي المقابل فإن المؤسسات المهنية تقدم دعمًا تعويضيًّا لما كان يقدمه النسق القرابي للأسرة التقليدية[١٤٧].

وقد ذهب كثير من المفكرين والباحثين مع هذا الاتجاه مثل (بير) (Baer) و(جودي) (Goode) اللذين أكدا أن الحياة الحضرية، والميل نحو الأسرة النووية يضعفإن من قوة العلاقات القرابية، إذ تنشأ بدلاً عنها علاقات الصداقة والجيرة والجماعات المهنية. ويتفق ذلك مع نتائج الدراسة التي قامت بها (عائشة ابن قطيب) حول التحضر وتغير بناء الأسرة في الجزائر التي أظهرت أثر التغير في نمط علاقات

١٤٥- د. هادي صالح محمد، افاق علم الاجتماع في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩٠م، ص١٦٦-١٦٧.

١٤٦-قيس النوري، الأسرة الخليجية وتحديات التحديث، مجلة دراسات الخليج العربي، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، السنة١٨، المجلد ٢٢، العراق، ١٩٩٠م، ص٤٣.

147-EMIL DUrkeim, selected writing Cambridge ,university, press Cambridge 1977, P 26.

القرابة التي أصبحت قائمة على المصلحة أكثر من قيامها على روابط القرابة [١٤٨]. في حين يرى آخرون أن انشطار الأسرة الممتدة والتحول نحو الأسرة النووية لم يغير من العلاقات القرابية ولم يؤدِ إلى تفككها مقارنة بالمجتمعات الصناعية مثلاً، ويتفق هذا الرأي مع ما ذهب إليه (إبراهيم عثمان) في دراسته عن الأسرة الأردنية حين لاحظ أن العائلات في (عمَّان) ما زالت تحتفظ مع أقاربها بعلاقات قوية بصرف النظر عن أصولها الحضرية أو الريفية [١٤٩].

ولم يختلف ذلك مع ما جاءت به نتائج دراسة (عماد عبد اللطيف حسين) عن الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء في الأردن، إذ لاحظ تماسك العلاقات القرابية وقوتها على الرغم من التغيرات في الحياة الحضرية[١٥٠].

فإذا كانت الهجرة قد ساعدت على التحول نحو الأسرة النووية أو الانتقال إلى الحضر فإن ذلك لا يؤدي إلى فقدان روابط العلاقات القرابية، بل على العكس وجدت أن تلك الهجرة في المجتمع اليمني قد أدت دوراً في زيادة هذه الروابط والصلات القرابية، إذ ينفق المهاجرون جزءًا من مدخراتهم على أقاربهم في الموطن الأصلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قوة الصلات القرابية في المجتمع.

إن تعدد محل الولادة لأفراد الأسرة وتأثرهم بقيم وعادات مواطنهم الأصلية أديا إلى تنوع رغباتهم إزاء أنماط العيش الجديدة في المدينة، لذلك فإن التغير الذي لامس حياة المهاجرين وأسرهم في مواطنهم الجديدة قد أثر على بناء ووظائف تلك الأسرة وظهر سلبًا في التماسك الأسري والعلاقات الزوجية وتربية الأبناء.

١٤٨-عائشة ابن قطيب، التحضر وتغير بناء الأسرة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة الجزائر، ١٩٩٣م، ص ٩٦.

١٤٩-إبراهيم عثمان، التغير في الأسرة الحضرية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٣. مجلد ١٤، الجامعة الاردنية، ١٩٨٦، عمان، ص ١٥٣،١٧٧.

١٥٠-عماد عبد اللطيف حسين، الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

وتجدر الإشارة إلى أن الثراء الناتج عن الهجرة قد أدى إلى وجود المال بيد الأبناء الأمر الذي أدى إلى إدمان بعضهم على تناول القات والسجائر والخمور[١٥١].

لقد تركت الهجرة اليمنية أثارًا واضحة على مجمل الحياة الاجتماعية للمهاجرين وأسرهم، ولم يقتصر ذلك التاثير على الأسرة المهاجرة سواء الأسرة التي انتقلت إلى المهجر أو الأسرة التي انتقلت من الريف إلى المدينة، بل شمل تلك الأسر التي اقتصرت الهجرة فيها على رب الأسرة وخاصة إلى الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الهجرة في المجتمع لا يقتصر على المهاجرين وأسرهم، بل امتد هذا التاثير إلى الأسر التي لم تتعرض مباشرة لظاهرة الهجرة، إذ يؤثرالانفصال بين العائل والمعولين في بناء الأسرة ووظائفها، فغياب الزوج عن زوجته وأبنائه يسبب كثيرًا من المتاعب النفسية التي تواجه الزوجة لغياب زوجها، ويتضاعف دورها في تربية الأبناء، ويحرم الأبناء من مشاركة آبائهم في رعايتهم وتنشئتهم الاجتماعية، وقد يؤثر ذلك سلبًا في بناء شخصياتهم ولاسيما في السنوات الأولى من أعمارهم، كما تفرض العادات والقيم الاجتماعية ضغوطًا على حركة المرأة ونشاطها في حال غياب زوجها مما يجعلها محط مراقبة أنظار المجتمع، لذلك تضطر في الغالب إلى البقاء في المنزل مما حد من حركتها الخارجية بما في ذلك زيارتها لأهلها الذين يعيشون بعيدًا عنها، بخلاف بقية الزوجات اللاتي لم يهاجر أزواجهن، كما أن المرأة التي يهاجر زوجها لا تهتم بمظهرها فلا تتزين خشية الوقوع في أحضان الريبة، فمجتمع القرية يستنكر زينتها، لذلك وجب عليها التقيد بتعاليمه[١٥٢].

١٥١- أبو بكر السقاف، مشكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، العدد ٢٤، صنعاء، اليمن، ١٩٨٠م، ص ٦٩.

١٥٢- نورية حمد، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبناء الأسرى، دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسري في الريف والحضر اليمني، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٨٥م، ص٢٩٥. وللمزيد عن موقع ومكانة المرأة العربية ينظر: د. فوزيه العطية، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣م.

وتفرض الحماة (أم الزوج) رقابةً شديدة على مراقبة زوجة ابنها، المندمجة ضمن أسرة الأب، وهذا الدور الذي تقوم به (الحماة) يستمد من تركيبة الأسرة التقليدية في المجتمع، إذ يكون للنساء الكبيرات في السن سلطة على بقية النساء في الأسرة فيتولين الإشراف على التدبير المنزلي وتوجيه النساء إلي أعمالهن في نطاق الأسرة. وهذا الدور هو امتداد لسلطة الأب على أبنائه، إذ يفضل الأبناء المهاجرون بقاء أسرهم ضمن مناطقهم الأصلية تحت سلطة أبائهم أو أخوانهم ما داموا خارج الوطن، وقد لوحظ أن الانشطار عن الأسرة التقليدية غالبًا ما يتحقق بعد العودة النهائية للمهاجرين لمواطنهم الأصلية، أو بلوغ أبنائهم سن الرشد للاعتماد عليهم في إدارة شؤون أسرهم.

إن هذا الانشطار والتحول في نمط الأسرة سيغير من غير شك نمط السلطة داخل الأسرة المنشطرة إذ تمنح المرأة حرية أكبر ضمن مجال إدارة شؤون المنزل في حال غياب زوجها أو في حال وجودها معه سواء أكانت في المدينة أم في المهجر وإن الهجرة أو الانتقال السكاني لم يكن مجرد تغير في محل الإقامة كما يقول الجغرافيون بل إن هذا الانتقال له أبعاده الاجتماعية والثقافية والنفسية المختلفة وله آثاره في بناء الأسرة ووظائفها بدرجة رئيسة، ويصاحب هذا الانتقال تغير في نمط حياة المهاجرين وأسرهم إذ يواجه المهاجرون أنماطًا من السلوك والعادات والقيم غير المألوفة لهم سابقًا، ويصعب عليهم التكيف والاندماج مع هذه الأنماط السلوكية في بدء الأمر، ولاسيما عندما ينتقل المهاجرون إلى مجتمعات تختلف كثيرًا عن مجتمعاتهم الأصلية، كما هو الحال في الهجرات الخارجية وخاصة المتجهة إلى المجتمعات الغربية التي تختلف في أنماط الحياة كثيرًا عما هي في مجتمعاتهم الأصلية في اليمن، حيث نجد اليمنيون في بلدان المهجر محصورين في علاقاتهم الاجتماعية الداخلية مع بعضهم، بعيدًا عن التفاعل مع سكان البلدان المهاجرين إليها، وفي أحيانٍ كثيرة لا تتعدى علاقاتهم جماعة العمل والسكن وضمن إطار جماعة المهاجرين من أبناء وطنهم.

وقد أكدت دراسات أُخر أن المهاجرين من وطن واحد يقومون تدريجيًّا بنسج العلاقات مع الآخرين في الموطن الجديد حيث يبدأ ذلك التدرج أولاً بين المهاجرين من وطنهم فالمهاجرين من بلدان عربية أخرى وثم مع السكان المحليين[١٥٣].

وهذا التدرج ينطبق أيضًا على المهاجرين اليمنيين وخاصة الجيل الأول منه، إذ نجدهم أكثر انغلاقًا من غيرهم في علاقاتهم الخارجية، بسبب طبيعة الأعمال البسيطة التي يقومون بها في بلدان المهجر التي لا تساعد كثيرًا على الاحتكاك مع الآخرين، فالعمالة اليمنية تتميز أنها غير ماهرة وذات مستويات متدنية تتركز في الأعمال الإنشائية أو في المحلات التجارية الصغيرة، لهذا نجد أن نمط علاقاتهم يظل محصورًا فيما بينهم، فضلاً عن وجودهم في تجمعات سكنية خاصة، ولا يرغبون عادة في الاختلاط بالآخرين لأنهم يحرصون على جمع المال والتفكير بالعودة أو إرسال المال إلى الأهل في الوطن إذ يمثل قيمة معنوية ومادية في مجتمعاتهم الأصلية، ويدخل المهاجرون فيما بينهم في منافسة على جمع المال، الأمر الذي يجعلهم غير مبالين بالأنشطة الاجتماعية الأخرى أو توسيع دائرة علاقاتهم في بلدان المهجر لكون ذلك يمثل هدرا للوقت والمال.

وقد ظلت الأسرة اليمنية المهاجرة المستقرة في بلدان الخليج العربي والبلدان الأوربية والأمريكية والآسيوية متمسكة بقيم وعادات مجتمعاتها الأصلية ومحافظةً على نمط الحياة التقليدية التي ألفوها في قراهم اليمنية في عهد الطفولة وقاموا بنقلها لأبنائهم المولودين في المهجر بدقة، وتعليمهم الكثير من عادات وطنهم ألام، إلى حد أن وجد الباحث عند مقابلته شبابًا عائدًا من الولايات المتحدة الأمريكية في زيارة إلى منطقة (يافع) في جنوب اليمن، إنه على معرفة كبيرة بعادات وطنه الاصلي، إذ كان هذا الشاب في العقد الثالث من عمره ودرس في بلد المهجر وتعلم اللغة العربية من أسرته ويعرف الكثير عن العادات والمعاني والكلمات الشعبية التي يتبادلها في حديثه مع الآخرين، في الوقت الذي نجد أبناء جيله من الشباب الذين

١٥٣-د. باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

لم يهاجروا ليس لديهم أية معرفة بمثل تلك الكلمات والمفردات التي تغيرت كثيرًا عما كانت علية سابقًا.

وقد تميزت الأسر اليمنية من غيرها بتماسكها بنمط وعادات وقيم مجتمعها الأصلي اكثر من غيرها من الأسر المهاجرة، فهي تعيش محصورة في السكن، مقيدة بقيود رب الأسرة خوفًا من آثار الاختلاط السلبية بمجتمعات المهجر، وهذا ما لحظته الدكتورة (فتحية الجميلي) في الولايات المتحدة الأمريكية في مدينة (ليكاونا) (Lukawana) في نيويورك إذ أنشأ اليمنيون مجتمعًا يمثل امتدادًا للعادات والتقاليد والضوابط الاجتماعية السائدة في اليمن [١٥٤]. غير أن التمسك بعادات وتقاليد المجتمع الأصلي لا يعني أن الهجرة لم تؤثر في نمط حياة الأسرة فلاشك في أن لهذا الانتقال آثاره في الحياة الأسرية، فإذا كان التغير يتم في إطار نمط الهجرة الداخلية في المجتمع نفسه، فما بالك عندما تكون الهجرة إلى خارج الوطن حيث يواجه المهاجرون أنماط الحياة المختلفة، وخاصة تلك الهجرات من الريف إلى الخارج مباشرة دون المرور بالمدن الداخلية.

فهناك الكثير من الشواهد الاجتماعية على التغير في حياة الأسرة اليمنية الناتج عن الهجرة الداخلية والخارجية، لكنه بطبيعة الحال ليس بذلك القدر من التغير الذي نلاحظه في المجتمعات الصناعية الأكثر تطورًا.

إن التداخل بين القيم التقليدية والحضرية في المجتمع اليمني هي سمة بارزة في سياق الحياة العامة للمجتمع، وإن كان ذلك لا ينفي الفروق الموجودة بين الحياتين الريفية والحضرية في اليمن، حيث يلحظ أن أول تلك الفروق هو تراجع الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية ليس في المدينة، فحسب بل في الريف أيضًا، وذلك بفعل تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المجتمع، الأمر الذي أحدث بعض التغيرات في بناء ووظائف الأسرة.

١٥٤-د. فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠١م، ص٤٤.

إذن فوجود الأسرة في المدينة وانشطارها عن الأسرة الممتدة في الريف قد أضعف من وشائجها القرابية بالبدنة الأساس «العائلة الكبيرة» في الريف ولاسيما الذين ولدوا في المدن بعد الهجرة أو في المهجر، لذلك نجد حرص الكثير من المهاجرين على ربط أبنائهم بالموطن الأصلي، وذلك من خلال زيارتهم المتكررة لذلك الموطن وتزاوجهم من أقاربهم.

إن الميل إلى الأسرة النووية والانشطار عن الأسرة الممتدة «التقليدية» قد أثر في العلاقات القرابية والانفتاح على أقارب الزوجة وخاصة في حالات التباعد المكاني بين الأسرة الكبيرة في الريف والأسرة النووية المهاجرة، ولاسيما حينما تكون الزوجة من خارج أقارب الزوج.

وقد لوحظ فعلا أن الهجرة كانت سببًا في الانفتاح الذي بدا واضحا في التصاهر المفتوح بين الأسر من عائلات ومناطق وقبائل متباعدة، خلافًا لما كان علية سابقًا عند ما كان الزواج محصورًا بين أبناء العمومة والأكثر قرابة في الأسرة، إذ مكنتهم الحياة الحضرية من التعرف والاختلاط بأعداد كبيرة من الأسر خارج نطاق الأقارب، وقد سهل هذا الانفتاح على التصاهر من خارج نطاق القرابة، كما أدى التعليم دورًا مكملاً في تحقيق ذلك، إذ إن هجرة الريفيين إلى المدينة قد مكنت الكثير من تلك الأسر من الإفادة من فرص التعليم لأبنائها ولاسيما البنات اللاتي حصلن على فرص أفضل من فتيات الأسر غير المهاجرة، ومن جانب أخر يمكن القول إن الهجرة إلى المدينة قد ساعدت المرأة على الحصول على فرص العمل أيضًا.

وفي سياق الحديث عن آثار الهجرة في النظام الأسري فهناك ضرورة لمتابعة أثر الهجرة في الخصوبة، إذ أكدت الدراسات هذا الأثر بسبب غياب الزوج والتأثير بالحياة الحضرية، وبينت دراسة كل من (إبراهيم سعد الدين) و(محمود عبدالفضيل)، على الأسر العربية المهاجرة أن الخصوبة كانت منخفضة عند تلك الأسر مع اختلاف نسبي عند الأسر اليمنية المهاجرة، إذ وجدا أن معدل الأطفال عند بعض النساء اليمنيات في المهجر أعلى منه في الوطن الأصل وعللا ذلك بتحسن الوضع الصحي في بلد المهجر خلافًا لما هو عليه الحال في اليمن [١٥٥].

١٥٥- د. إبراهيم سعد الدين، ود. محمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل والآثار والسياسات، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م، ص١٨٤.